

## تحديد أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

### دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL

### Determining the impact of public expenditure on economic growth in Algeria during the period 1990-2016 using the ARDL model

د. بهناس العباس

جامعة الجلفة، الجزائر

bahnas2007@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2019/04/25

ط.د. العقون عبد الجبار

جامعة الجلفة، الجزائر

مخبر سياسات التنمية الريفية في السهوب

jaber.jaber22@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2018/10/28

**الملخص:** تهدف هذه الدراسة من خلال ما تضمنته إلى قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1990-2016 من خلال استعراض تطور الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري وتطور الناتج المحلي الإجمالي، وبالاعتماد على طرق القياس الاقتصادي من خلال فحص استقرارية السلاسل الزمنية وذلك بتطبيق اختبار ديكي فولر Dickey-Fuller واستخدام اختبار الحدود للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وتقدير العلاقة بينهم في المدى القصير والطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، وكشفت النتائج المتحصل عليها أن الإنفاق العام يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير وال المدى الطويل.

**الكلمات المفتاحية:** موازنة عامة، نفقات عامة، نمو اقتصادي، ناتج محلي، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة.

**Abstract :** The objective of this study is to measure the impact of public spending on economic growth in Algeria during the period 1990-2016 by reviewing the evolution of public expenditure in both the current and investment and the development of GDP. and relying on economic measurement methods by testing the stationarity of data by applying Dickey-Fuller, And the use of border testing to detect the existence of a common integration of variables and the estimation of their relationship in the short and long term using the model of self-regression of the ARDL, The results obtained revealed that public spending positively affects Economic growth in the short and long term.

**Key Words:** Budget, public expenditure, economic growth, , gross domestic product, ARDL Model.

**JEL Classification:** C51, H50, O47.

\*مرسل المقال: العقون عبد الجبار (jaber.jaber22@yahoo.com).

## المقدمة:

لقد عانت الجزائر كغيرها من الدول النامية مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة خاصة بعد الاستقلال لذا كان لا بد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق سياسة الإنفاق العام لمعالجة هذه النقائص وكذا تحسين البنية التحتية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة، وقد عرف الاقتصاد الجزائري عدة تطورات وتقلبات نتيجة اعتماده على أسعار النفط فبعد الانتعاش الذي عرفه خلال السبعينات والثمانينات تعرض إلى الانكماش مع هبوط أسعار النفط سنة 1986 مما دفع بالحكومة إلى القيام بإصلاحات عميقة من أجل تصحيح الاختلالات الهيكلية التي تعمقت آثارها على الاقتصاد الوطني، ومع تحسن الوضعية المالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط مطلع الألفية الثالثة انتهجت الحكومة سياسة إنفاقية توسعية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي وذلك من أجل تحسين الأداء الاقتصادي ورفع معدل النمو، وفي ظل الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار النفط سنة 2014 اتجهت الجزائر نحو سياسة التقشف للحد من تأثيرات الأزمة الناجمة عن هذا الانخفاض.

**إشكالية البحث:** نظرا لأهمية النمو الاقتصادي وبروزه كمؤشر يعكس تحسن الأوضاع الاقتصادية استهدفت الدولة بواسطة سياساتها المتعددة ومن بينها سياسة الإنفاق العام إنعاش وتحفيز النمو الاقتصادي ومن هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية البحث كالتالي: إلى أي مدى يؤثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

**فرضيات البحث:** للإجابة على التساؤلات السابقة انطلقنا من مجموعة من الفرضيات:

- توجد علاقة في الأجل القصير بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- توجد علاقة في الأجل الطويل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- يوجد تأثير إيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

**أهمية الدراسة:** تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة، تنبع من قلة الدراسات التي تناولت أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج ARDL، وأيضا إعطاء صورة واضحة عن مدى أهمية الإنفاق العام في تمويل النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو خاصة في ظل البرامج التنموية الضخمة التي تبنتها الجزائر من أجل تحقيق هذا الغرض.

**المنهج المعتمد:** للإجابة على الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تحليل وبيان تطور الإنفاق العام والنواتج المحلي في الجزائر كما اعتمدنا على المنهج الاستقرائي الاستنباطي لبناء نموذج قياسي يفسر العلاقة بين متغيرات الدراسة.

**هيكل الدراسة:** من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية الرئيسية قسمنا الدراسة إلى ثلاثة محاور: المحور الأول: الأدبيات النظرية للدراسة.

المحور الثاني: دراسة تحليلية للإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016.

المحور الثالث: الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016.

## 1. الأدبيات النظرية للدراسة:

### 1.1. مفهوم النفقات العامة:

ثمة تعريفات عدة وضعت لتحديد مفهوم النفقة العامة إذ يعرفها البعض بأنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بغرض تحقيق نفع عام (أندراوس، 99).

وتعرف أيضا بأنها المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة (عصفور، 2008، 278) كما تعرف بأنها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة (دراز، 2000، 381).

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن النفقة العامة لها ثلاثة أركان أساسية وهي:

أ. **النفقة العامة مبلغ نقدي:** تأخذ النفقة العامة الشكل النقدي حيث تدفع الدولة أو أحد هيئاتها العامة مبالغ نقدية من أجل الحصول على السلع والخدمات بغرض إشباع الحاجات العامة، واستنادا إلى ذلك لا تعتبر الوسائل غير النقدية التي قد تقوم الدولة بدفعها للحصول على ما تحتاجه منتجات أو منح للمساعدات من باب النفقات العامة كما لا تعتبر نفقات عامة المزايا العينية مثل السكن المجاني أو النقدية كالإعفاء من الضرائب أو منح الألقاب والأوسمة التي تقدمها الدولة لبعض الأفراد (ساحل، 2017، 11)، وأخذت النفقة العامة الصورة النقدية لسهولة تداولها واستخدامها حسابيا وتسهيل الرقابة عليها.

ب. **صدور النفقة العامة من قبل شخص عام:** يعتبر شرط الطبيعة القانونية للقائم بالنفقة أحد الشروط الأساسية لكي تكتسب النفقة صفة النفقة العامة إذ يتعين لاعتبار النفقة من قبيل النفقات العامة أن تتم عن طريق شخص معنوي عام قد يكون الحكومة أو إحدى الوحدات التابعة لها، وعلى هذا الأساس فإنه لا تعتبر نفقة عامة الأموال التي يصرفها الأفراد أو الهيئات والمؤسسات الخاصة حتى ولو كان هدفهم تحقيق منفعة عامة مثل توفير الكهرباء والماء الصالح للشرب وشق الطرق (ناشد، 2000، 29).

ج. **الغرض من النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة:** يجب أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق المنفعة العامة أو المصلحة العامة، وبالتالي لا يمكننا اعتبار مبلغ نقدي كنفقة عامة تم صرفه لإشباع حاجة خاصة أو تحقيق منفعة خاصة، وتبرير ذلك يعود إلى سيادة مبدأ العدالة والمساواة داخل المجتمع إذ أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة كالضرائب ومن ثم فيجب أن يتساووا كذلك في الاستفادة من النفقات العامة للدولة (محزري، 2010، 61).

2.1 **مفهوم النمو الاقتصادي:** يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للأداء الاقتصادي ودرجة تطوره حيث كان محل اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين وهو ما يعكس الأهمية الكبرى لهذا العنصر من عدة جوانب ويعرف النمو الاقتصادي بأنه: عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة (عريقات، 2006، 268).

- كما يعرف بأنه: حدوث زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي مع مرور الزمن (عطية، 2003، 11).

- ويعرف أيضا بأنه: زيادة إنتاج الفرد للسلع والخدمات بصفة مستمرة في محيط اقتصادي معين (arroux.1999.9).

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق معدلات مرتفعة في الدخل والناتج والعمالة والاستهلاك والادخار وبالتالي رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للأفراد.

ومن خلال المفهوم السابق للنمو يتضح لنا أن حدوث النمو الاقتصادي يرتبط بثلاث شروط أساسية ( السريتي ومن معه، 2008، 339):

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني وهذا يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل الوطني يفوق معدل نمو السكان حيث أن: معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني - معدل نمو السكان

- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، وهذا يتطلب أن يكون معدل الزيادة في دخل الفرد يفوق معدل التضخم حيث أن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم

- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد مستمرة أي تكون على المدى الطويل وبالتالي فإن النمو العابر لا يمثل نمو بالمفهوم الاقتصادي.

## 2. دراسة تحليلية للنفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

### 1.2 تصنيف النفقات العامة في الجزائر

على غرار باقي الدول التي تصنف نفقاتها العامة تصنيفا خاصا بها بموجب نصوص تشريعية وذلك حسب طبيعة نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري، أخذ المشرع الجزائري في تقسيمه للنفقات العامة بالتقسيم الاقتصادي فاعتمد معيار مدى مساهمة النفقة في تكوين رأس المال أو لا، أي تقسيمها إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية، كما اعتمد في نفس الوقت على التقسيم الإداري للنفقات العامة فقد تضمن القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية في المادة 23 منه تقسيما للنفقات العامة وهي على قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز (برحماني، 2015، 43).

### 2.2 تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

عرفت النفقات العامة في الجزائر تطورا ملحوظا وزيادة مستمرة مما يعبر عن انتهاج الجزائر للسياسة الإنفاقية التوسعية ويلاحظ أن هذه الزيادة تختلف من سنة لأخرى فأحيانا تزداد بنسب مرتفعة وأحيانا بنسب منخفضة وذلك بحسب التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر والجدول التالي يبين تطور النفقات العامة خلال فترة الدراسة:

## الجدول 01: "تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016" (الوحدة: مليار دج)

السنوات	إجمالي النفقات	نسبة نمو النفقات من سنة لأخرى	السنوات	إجمالي النفقات	نسبة نمو النفقات من سنة لأخرى
1990	136,5	-	2004	1888,93	15,23%
1991	212,1	55,38%	2005	2052,037	8,63%
1992	420,131	98,08%	2006	2453,014	19,54%
1993	476,627	13,45%	2007	3108,669	26,73%
1994	566,329	18,82%	2008	4191,053	34,82%
1995	759,617	34,13%	2009	4246,334	1,32%
1996	724,609	-4,61%	2010	4466,94	5,20%
1997	845,196	16,64%	2011	5731,407	28,31%
1998	875,739	3,61%	2012	7058,2	23,15%
1999	961,682	9,81%	2013	6024,1	-14,65%
2000	1178,122	22,51%	2014	6995,8	16,13%
2001	1321,028	12,13%	2015	7656,3	9,44%
2002	1550,646	17,38%	2016	7297,5	-4,69%
2003	1639,265	5,71%			

المصدر: [http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES\\_PUBLIQUES\\_Arabe.pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf)

[http://www.ons.dz/IMG/pdf/AQC\\_R\\_2016\\_ED\\_2017-Arabe.pdf\(04/01/2019\)](http://www.ons.dz/IMG/pdf/AQC_R_2016_ED_2017-Arabe.pdf(04/01/2019))

- النسب محسوبة من طرف الباحثين بواسطة Excel.

نلاحظ من الجدول أن الإنفاق الحكومي في بداية التسعينات تزايد بمعدلات مرتفعة حيث بلغت نسبة الزيادة 55.38% و 98.08% سنتي 1991 و 1992 وبلغ مقدار الإنفاق الحكومي سنة 1995 حوالي 759.617 مليار دج وترجع هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي بداية التسعينات إلى زيادة الإنفاق على الرواتب والأجور وإلى تسديد المديونية العمومية.

كما سجل الإنفاق الحكومي انخفاضا قدره 4.61% سنة 1996 وذلك نتيجة لانخفاض نفقات التجهيز من 285,9 مليار دج سنة 1995 إلى 174,01 مليار دج سنة 1996، ثم تزايد بمعدلات منخفضة حتى سنة 1999 ويرجع ذلك إلى التزام الحكومة ببرنامج الإصلاحات الاقتصادية والتعديل الهيكلي الرامية إلى تقليص الإنفاق الحكومي والمدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية.

ومع بداية الألفية الثالثة التي عرفت تبني الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) معتمدة في ذلك على ارتفاع العائدات البترولية التي تعتبر

عائدا مهما للإيرادات العامة للدولة حيث كانت نسبة الزيادة 22.51% في سنة 2000 وبلغ مقدار الإنفاق الحكومي حوالي 2052.037 مليار دج سنة 2005 و 4191.053 سنة 2008 أي بنسبة زيادة قدرها 34.82% مقارنة بسنة 2007.

وبداية من سنة 2010 عرفت الجزائر تنفيذ برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) في إطار مواصلة البرامج المسطرة من قبل الدولة الجزائرية التي بدأت مطلع الألفية الثالثة والذي خصص له مبلغ ضخيم يبلغ حوالي 286 مليار دولار حيث نلاحظ أن الإنفاق الحكومي انتقل من سنة 2010 إلى سنة 2012 من مبلغ 4466.94 مليار دج إلى 7058.2 مليار دج بنسبة زيادة قدرها 58% وهذا راجع للسياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة من قبل الدولة في إطار تنفيذ برنامج التنمية الخماسي.

ويلاحظ في الجدول أن الإنفاق الحكومي سجل انخفاضا بنسبة 14.65% في سنة 2013 نتيجة التوقف عن إقرار الزيادات في الأجور ودفع الأنظمة التعويضية عكس ما كان عليه الوضع في سنة 2012 وكذلك عرف حجم الإنفاق الحكومي انخفاضا سنة 2016 بنسبة 4.69% ومرد ذلك إلى تراجع الإيرادات المالية نتيجة انخفاض أسعار النفط والتوجه نحو سياسة التقشف (ساحل، 2017، 49).

من خلال ما سبق نلاحظ أن الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة يزداد من سنة إلى أخرى عدا بعض الانخفاضات الاستثنائية التي سجلها سنوات 1996، 2013، 2016 مقارنة بالسنوات السابقة لها.

### 3.2 تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016:

لمعرفة تطور مكونات النفقات العامة نورد الجدول التالي الذي يبرز تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى نسبة كل منهما إلى إجمالي النفقات:

#### الجدول 02: "تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016" (الوحدة: مليار دج)

السنوات	إجمالي النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات	نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات
1990	136,5	88,8	47,7	65,05%	34,95%
1991	212,1	153,8	58,3	72,51%	27,49%
1992	420,131	276,131	144	65,72%	34,28%
1993	476,627	291,417	185,21	61,14%	38,86%
1994	566,329	330,403	235,926	58,34%	41,66%
1995	759,617	473,694	285,923	62,36%	37,64%
1996	724,609	550,596	174,013	75,99%	24,01%
1997	845,196	643,555	201,641	76,14%	23,86%
1998	875,739	663,855	211,884	75,81%	24,19%

19,44%	80,56%	186,987	774,695	961,682	<b>1999</b>
27,33%	72,67%	321,929	856,193	1178,122	<b>2000</b>
27,05%	72,95%	357,395	963,633	1321,028	<b>2001</b>
29,21%	70,79%	452,93	1097,716	1550,646	<b>2002</b>
31,51%	68,49%	516,504	1122,761	1639,265	<b>2003</b>
33,78%	66,22%	638,036	1250,894	1888,93	<b>2004</b>
39,32%	60,68%	806,905	1245,132	2052,037	<b>2005</b>
41,38%	58,62%	1015,144	1437,87	2453,014	<b>2006</b>
46,15%	53,85%	1434,638	1674,031	3108,669	<b>2007</b>
47,08%	52,92%	1973,278	2217,775	4191,053	<b>2008</b>
45,84%	54,16%	1946,311	2300,023	4246,334	<b>2009</b>
40,47%	59,53%	1807,862	2659,078	4466,94	<b>2010</b>
33,75%	66,25%	1934,5	3797,252	5731,407	<b>2011</b>
32,24%	67,76%	2275,5	4782,6	7058,2	<b>2012</b>
31,42%	68,58%	1892,6	4131,5	6024,1	<b>2013</b>
35,76%	64,24%	2501,4	4494,3	6995,8	<b>2014</b>
39,70%	60,30%	3039,3	4617	7656,3	<b>2015</b>
37,16%	62,84%	2711,9	4585,6	7297,5	<b>2016</b>

المصدر: [http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES\\_PUBLIQUES\\_Arabe.pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf)

[http://www.ons.dz/IMG/pdf/AQC\\_R\\_2016\\_ED\\_2017-Arabe.pdf\(04/01/2019\)](http://www.ons.dz/IMG/pdf/AQC_R_2016_ED_2017-Arabe.pdf(04/01/2019))

- النسب محسوبة من طرف الباحثين بواسطة Excel.

نلاحظ من الجدول سيطرة نفقات التسيير على حجم النفقات العامة للدولة فالمبالغ المخصصة لها كبيرة مقارنة بنفقات التجهيز إذ تبلغ النسبة المتوسطة لنفقات التسيير خلال فترة الدراسة حوالي 66% من إجمالي النفقات العامة كما أن أكبر نسبة سجلتها نفقات التسيير هي 80.56% من إجمالي النفقات أما أدنى نسبة فهي 52.92% في سنة 2008.

ويعود الارتفاع المتتالي لنفقات التسيير إلى سيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوطة بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية والتعليم والصحة وغيرها (دراوسي، 2006، 357).

كما يلاحظ أن نفقات التسيير تحافظ على نفس الوتيرة فنسبتها متقاربة ويعود ذلك إلى صعوبة التأثير عليها وتقليصها ذلك أنها مكونة من الأجور والتحويلات الاجتماعية.

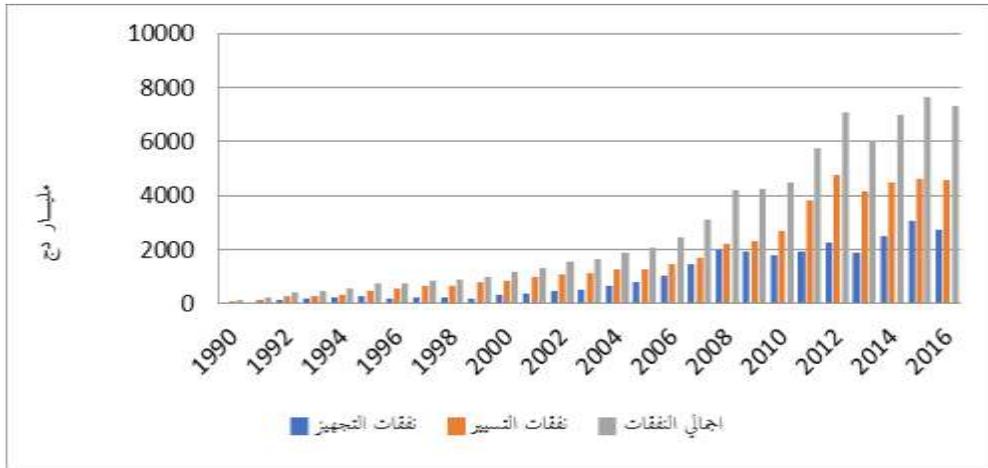
أما فيما يخص نفقات التجهيز فنلاحظ أن نسبتها إلى إجمالي النفقات محدودة مقارنة بنفقات التسيير إذ تبلغ النسبة المتوسطة لها خلال فترة الدراسة حوالي 34% كما أن أكبر نسبة سجلتها كانت 47.08% وذلك سنة 2008.

كما نلاحظ أن نفقات التجهيز عرفت تزايد مستمر خلال النصف الأول من التسعينات بسبب تشجيع الاستثمار من خلال النهوض بالبنية التحتية حيث بلغت نفقات التجهيز سنة 1994 حوالي 330.403 مليار دج أي بنسبة 41.66% من إجمالي النفقات وهي أكبر قيمة تبلغها خلال فترة التسعينات.

أما في النصف الثاني من التسعينات فقد بدأت نفقات التجهيز في الانخفاض حيث انخفضت نسبتها إلى إجمالي النفقات من 41.66% سنة 1994 إلى 23.86% سنة 1997 ثم إلى 19.44% سنة 1999 وهذا راجع أساسا إلى برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي الذي فرض مشروطية تهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص الأمر الذي أثر على هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر (عايب، 2010، 257).

ومع بداية الألفية الثالثة بدأت نفقات التجهيز في الارتفاع حيث بلغت سنة 2000 مبلغ 321.929 مليار دج ثم ارتفعت إلى 452.93 مليار دج سنة 2002 ثم إلى 1973.278 مليار دج سنة 2008 إلى أن بلغت أقصى قيمة لها سنة 2015 بمقدار 3039.3 مليار دج، ويرجع هذا الارتفاع المتزايد لنفقات التجهيز إلى تنفيذ مشاريع البنى التحتية والمشاريع التي تمت مباشرتها في إطار البرامج التي انطلقت مطلع الألفية الثالثة والتي خصصت لها مبالغ ضخمة بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو ثم المخطط التنموي الخماسي. ويمكن توضيح معطيات الجدول السابق الذي يبين تطور النفقات العامة من خلال الشكل التالي:

الشكل 01 : "تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016"



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

## 4.2 تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة:

تسعى الجزائر جاهدة إلى تحسين مستوى اقتصادها غير أن معدلات النمو الاقتصادي المسجلة من خلال المعطيات بعيدة عن المستوى المطلوب والجدول التالي يوضح تطور معدلات وقيم الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال فترة الدراسة:

الجدول 03: "تطور الناتج المحلي بالأسعار الجارية ومعدل النمو الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016"

(الوحدة مليار دج)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
PIB	555,8	844,5	1048,2	1166	1491,5	1990,6	2570
معدل النمو	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
PIB	2780,2	2830,5	3238,19	4123,51	4227,11	4522,77	5252,32
معدل النمو	1.1	5.1	3.2	3.8	3.0	5.6	7.2
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
PIB	6149,11	7561,98	8501,6	9352,8	11043,7	9968,02	11991,56
معدل النمو	4.3	5.9	1.7	3.37	2.3	1.6	3.6
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
PIB	14588,9	16209,6	16647,9	17228,6	16702,1	17406,8	
معدل النمو	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.3	

المصدر: <https://data.albankaldawli.org> (18/01/2019)

نلاحظ من الجدول أن معدلات النمو متذبذبة ويرجع ذلك إلى التذبذبات في أسعار النفط باعتبار أن الجزائر تعتمد اعتمادا شبة كلي على قطاع المحروقات، وقد سجل معدل النمو في الفترة من 1990 إلى 1995 معدلات نمو منخفضة وسالبة تراوحت ما بين -2.1% و 1.8% نتيجة الأزمة النفطية أواخر الثمانينات وتفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية أما في الفترة من 1996 إلى 1999 فقد تحسنت معدلات النمو الاقتصادية مقارنة بالسنوات التي سبقتها إذ بلغت نسبة 5.1% سنة 1998 ويرجع ذلك إلى التحسن في أسعار النفط، وفي مطلع الألفية الجديدة سجل معدل النمو ارتفاعا محسوسا نتيجة لتحسن أسعار النفط وقيام الحكومة بالعديد من البرامج التنموية الضخمة ممثلة في برنامج إنعاش الاقتصاد وبرنامج دعم النمو والبرنامج الخماسي للتنمية التي امتدت إلى غاية سنة 2014 فقد سجل معدل النمو أقصى نسبة له وهي 7.2% سنة 2003، كما شهد معدل النمو انخفاضا خلال سنتي 2008 و 2009 إذ بلغ نسبة 2.3% و 1.6% على التوالي وذلك سبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أثرت على الطلب العالمي للطاقة، أما في السنوات الأخيرة لفترة الدراسة فقد كانت المعدلات شبة مستقرة إذ بلغت النسب 3.8%، 3.7%، 3.3% خلال السنوات 2014، 2015 و 2016 على التوالي.

أما بالنسبة لقيم الناتج المحلي الإجمالي فقد حققت ارتفاعا مستمرا نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر ولتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية فقد سجل الناتج سنة 1990 قيمة 555,8 مليار دج ليصل إلى 3238,19 مليار دج سنة 1999 كما ارتفع من 4123,51 مليار دج سنة 2000 إلى 11991,56 مليار دج سنة 2010 ثم إلى 17228,6 مليار دج سنة 2014 وهذا راجع إلى تحسن أسعار النفط وقيام الحكومة بالبرامج التنموية الضخمة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، وما يلاحظ أيضا أن قيم الناتج المحلي الإجمالي سجلت انخفاضين خلال فترة الدراسة وذلك سنتي 2009 و2015 إذا انخفض من 11043,7 مليار دج سنة 2008 إلى 9968,02 مليار دج وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي أثرت على الطلب العالمي للطاقة، وانخفض من 17228,6 مليار دج سنة 2014 إلى 16702,1 مليار دج سنة 2015 وذلك بسبب الهبوط الحاد والمستمر في أسعار النفط أواخر سنة 2014.

وعموما يمكن القول أن (مداني، 2017، 11):

-النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب وضعيف نسبيا وهذا مرتبط أساسا بضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي.

-النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بقطاع المحروقات وبالظرف البترولي العالمي والذي لا تسيطر الجزائر على آلياته (عمليات البيع، تحديد الأسعار) وبذلك يظل النمو الاقتصادي تابعا للظروف والتقلبات السائدة على مستوى السوق العالمية.

-النمو الاقتصادي في الجزائر ليس بالقوي والمستديم رغم جهود الدولة العميقة حيث أن سياساتها الاقتصادية والاستثمارية ما تزال تفتقد لنسيج إنتاجي قطاعي متنوع.

**5.2 تأثير تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر:** يمكن تتبع تأثير تقلبات أسعار النفط على متغيرات الدراسة من خلال تتبع تطور سعر النفط الخام الجزائري:

**الجدول 05: "تطور متوسط سعر النفط الخام الجزائري خلال الفترة 1990-2016" (الوحدة: دولار/برميل)**

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
أسعار النفط	24,3	21,04	20,03	17,5	16,2	17,4	21,3	19,6	13,02
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
أسعار النفط	18,1	28,7	24,7	24,9	28,7	38,3	54,6	66,05	74,6
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أسعار النفط	98,9	62,2	80,2	112,9	111	109,5	100,2	53,1	45

**المصدر:** (من 1990 إلى 2008) OPEC Annual Statistical Bulletin 2008

(من 2009 إلى 2013) تقرير بنك الجزائر لسنة 2013، (من 2014 إلى 2016) تقرير بنك الجزائر لسنة 2017.

نظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات فقد أصبح رهينا للتقلبات التي تحدث في أسعار النفط فانتعاش أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الإيرادات البترولية وزيادة القدرة التمويلية للاقتصاد مما يؤثر على حجم النفقات العامة بالزيادة، وإذا ما انخفضت أسعار النفط تنخفض الإيرادات البترولية مما يؤثر على النفقات العامة وغالبا ما يكون التأثير على نفقات التجهيز التي يمسه الانخفاض دون نفقات التسيير التي تتسم بصعوبة التحكم فيها وتقليصها، فانخفاض متوسط سعر النفط من 19,6 دولار للبرميل سنة 1997 إلى 13,02 سنة 1998 كان له تأثيرا على انخفاض نفقات التجهيز سنة 1999 التي انخفضت بنسبة 11,75%، ومع الانتعاش الذي عرفته أسعار النفط بداية من سنة 2000 عرفت النفقات العامة ارتفاعا مستمرا بسبب تطبيق الجزائر للبرامج التنموية معتمدة في ذلك على فوائض العائدات النفطية، كما أن انخفاض متوسط سعر البترول من 98,9 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62,2 دولار للبرميل سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية شهدت معه نفقات التجهيز انخفاضا قدره 1,37% سنة 2008 وانخفاضا قدره 7,11% سنة 2009 بالرغم من هذا فإن حجم النفقات العامة لم ينخفض وذلك نتيجة لزيادة نفقات التسيير، ومع تراجع متوسط سعر البرميل من 100,2 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 53,1 دولار للبرميل سنة 2015 ثم إلى 45 دولار للبرميل سنة 2016 شهدت النفقات العامة انخفاضا قدره 4,69% سنة 2016 حيث انخفضت نفقات التسيير بنسبة 68,0% ونفقات التجهيز بنسبة 10,77%.

أما عن النمو الاقتصادي فيمكن القول بأن عدم الاستقرار التي يعرفها النمو الاقتصادي في الجزائر مرده إلى عدم استقرار حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط نظرا لهيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري، فقد عرف الاقتصاد الجزائري معدلات نمو منخفضة بداية التسعينات وذلك نتيجة لمخلفات أزمة سنة 1986 التي عرفت انخفاضا حادا في أسعار النفط، وبداية من سنة 2001 عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا وبلغ أكبر نسبة له 7,2% سنة 2003 وهذا راجع إلى تحسن أسعار النفط بالأساس، ومع تراجع أسعار النفط أواخر سنة 2014 تراجعت معه قيمة الناتج المحلي الاسمي الذي انخفض من 17228,6 مليار دج سنة 2014 إلى 16702,1 مليار دج سنة 2005 أي بمقدار 526,5 مليار دج.

### 3. الدراسة القياسية:

#### 1.3 تحديد النموذج والمتغيرات:

لإجراء هذه الدراسة تم استخدام بيانات سنوية للفترة 1990-2016 حول متغيرات اقتصادية مستمدة من منشورات وإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، والتي تم اختيارها بالاستناد على بعض نماذج الدراسات السابقة، وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي قدمه pesaran

$$LGDP = \alpha + \beta_1 LG + e_t \quad \text{et al, وقد تم صياغة النموذج كالآتي:}$$

حيث أن :

**LGDP** : هو لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي وهو عبارة عن مجمل القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية محددة، **LG** : هو لوغاريتم الإنفاق العام ويعبر عنه بالمبالغ المالية التي تقوم الدولة بصرفها. **ei** : يمثل الحد العشوائي ،  $\alpha$  : الحد الثابت وهو ذلك الجزء من الناتج المحلي الذي لا يتأثر بالإنفاق العام.

### 2.3 دراسة استقرارية المتغيرات:

كمرحلة أولى لدراسة العلاقة بين المتغيرات نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك حيث يستوجب أن تكون هذه المتغيرات ساكنة، وذلك لأن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية التي تتسم بعدم الاستقرار ينتج عنها ما يعرف بمشكلة الانحدار الزائف، وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ولقد استخدمنا اختبار ديكي- فولر المطور لاختبار وجود جذر الوحدة ونتائج الاختبار موضحة في الجدول الموالي :

الجدول 06 : "نتائج اختبار ديكي فولر المطور"

DLGDP		LGDP		
Tt	Tc	Tt	Tc	
-3.61	*-5.02	-3.60	-1.15	النموذج 6
-2.99	*-3.54	-2.98	-2.36	النموذج 5
-1.95	*-2.09	-1.96	2.52	النموذج 4
DLG		LG		
Tt	Tc	Tt	Tc	
-3.61	*-5.61	-3.60	-3.29	النموذج 6
-2.99	*-5.58	-2.98	-2.21	النموذج 5
-1.95	*-3.81	-1.96	2.06	النموذج 4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 .

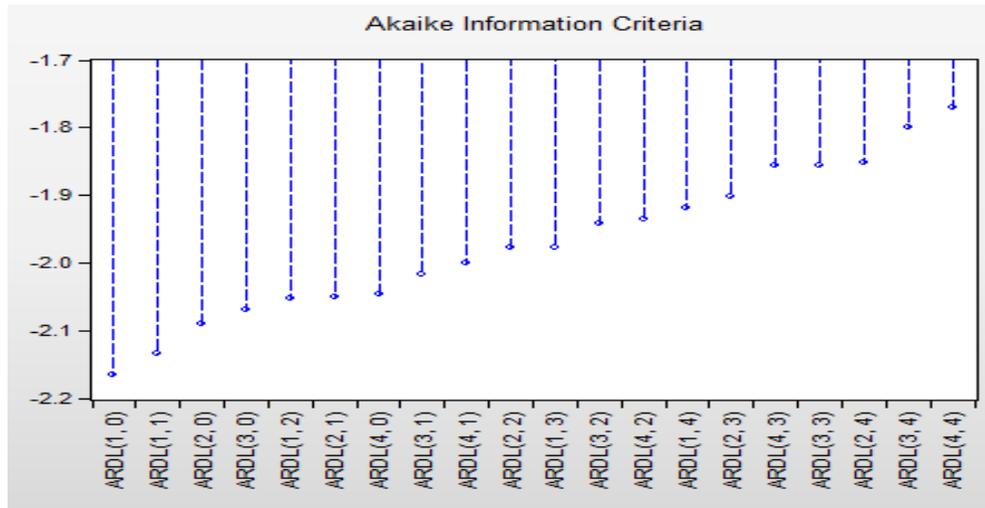
\* تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5%

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة -التأكد من استقرارها أو عدمه- استعملنا اختبار الجذر الأحادي الصاعد ADF لكل متغيرة على حدى، وهذا بتحديد درجة التأخير "p" باستعمال معيار "AIC و"SCH"، وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدره أظهرت النتائج المبينة في الجدول السابق فيما يخص المتغيرات عدم وجود مركبة الاتجاه في السلاسل كما أن النتائج أيضا أثبتت عدم وجود الثابت (C)، في حين أن المتغيرات تحتوي على الجذر الأحادي حيث أن القيم إحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%، وعليه فهي غير مستقرة، وبعد إجراء نفس الاختبار على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى وجدنا السلاسل مستقرة حيث أن القيم لإحصائيات الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%، أي أن السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى (1).I.

### 3.3 اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

من خلال النتائج المحصل عليها أعلاه تبين عدم وجود سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية وفي نفس الوقت لدينا كل السلاسل مستقرة عند الفرق الأول، الأمر الذي يدفعنا إلى الاستمرار في تقدير نموذج في إطار إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وفقا لمنهج الحدود، ولكن قبل ذلك يجب أولاً تحديد درجة التأخير المثلى والشكل التالي يوضح درجة تأخير المثلى:

الشكل 02: "درجة التأخير المثلى"



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن فترة الإنبساط المثلى للنموذج هي  $ARDL(1,0)$ .

الجدول 07: "نتائج اختبار منهج الحدود"

مستوى المعنوية			القيم الحرجة	قيمة F المحسوبة
10%	5%	2.5%		
4.04	4.94	5.77	الحد الأدنى I(0)	7.477909
4.78	5.73	6.68	الحد الأعلى I(1)	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة الإحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأقصى لاختبار الحدود ما يعني أنه يمكننا رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأن الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام هي متغيرات متكاملة معا ويوجد بينهما علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى معنوية 10% و 5% و 2.5%.

### 3.4 تقدير العلاقة في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي سوف نقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل والنتائج موضحة في الجدول التالي:

## الجدول 08: "نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل"

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	0.713287	0.143575	4.968057	0.0001
C	3.622561	1.312718	2.759588	0.0112

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب معاملات الإنفاق العام للنموذج لهم دلالة معنوية مما يدل على تأثيرها في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، ونلاحظ أن إشاراتها موجبة، ويدل هذا على أن الإنفاق العام يؤثر على معدل النمو الاقتصادي بالإيجاب أي كلما زاد الإنفاق العام زاد معه النمو الاقتصادي في المدى البعيد وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

## 5.3 تقدير العلاقة في المدى القصير ( نموذج تصحيح الخطأ ECM ):

الجدول التالي يمثل نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير :

## الجدول 09: "تقدير العلاقة في المدى القصير ( نموذج تصحيح الخطأ ECM )"

ARDL Cointegrating And Long Run Form  
Dependent Variable: LGDP  
Selected Model: ARDL(1, 0)  
Date: 11/16/18 Time: 07:51  
Sample: 1990 2016  
Included observations: 26

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LG)	0.176809	0.117407	1.505956	0.1457
CointEq(-1)	-0.247880	0.119105	-2.081179	0.0487
Cointeq = LGDP - (0.7133*LG + 3.6226 )				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب معالم النموذج لها دلالة معنوية مما يدل على تأثيرها في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير.

ونلاحظ أيضا أن معامل تصحيح الخطأ لنموذج يساوي  $-0.24$  وله دلالة إحصائية وقيمتها سالبة أي انه مقبول من الناحية الاقتصادية، ويعني أن 24% من عدم التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل، ويكون التصحيح أربع مرات في كل سنة ( $4 = 1/0.24$ ).

## 3.6 الاختبارات التشخيصية للنموذج :

أ. اختبار وجود مشكلة الارتباط ذاتي للأخطاء:

نستعمل هنا اختبار LM Correlation Serial Godfrey-Breusch-Test، ونتائج هذا الاختبار

موضحة في الجدول الموالي:

## الجدول 10: "نتائج اختبار LM"

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.656168	Prob. F(2,21)	0.2148
Obs*R-squared	3.542264	Prob. Chi-Square(2)	0.1701

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء .

ب. اختبار تجانس التباين :

نستخدم هنا اختبار ARCH ونتائجه موضحة في الجدول التالي :

## الجدول 11: "نتائج اختبار ARCH"

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.298069	Prob. F(1,23)	0.5904
Obs*R-squared	0.319843	Prob. Chi-Square(1)	0.5717

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على تجانس تباين الأخطاء.

ج. اختبار التشويش الأبيض (استقرارية البواقي) : نتائج هذا الاختبار مبينة في الشكل التالي:

## الشكل 03 : "اختبار LB لسلسلة البواقي"

Date: 11/16/18 Time: 08:03

Sample: 1990 2016

Included observations: 26

Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

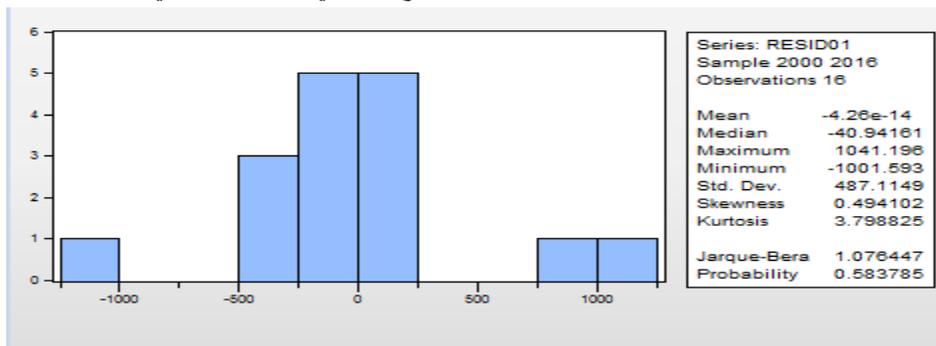
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.054	0.054	0.0862	0.769
		2	-0.344	-0.348	3.6790	0.159
		3	-0.158	-0.129	4.4643	0.215
		4	0.042	-0.073	4.5236	0.340
		5	0.230	0.154	6.3543	0.273
		6	0.015	-0.028	6.3625	0.384
		7	-0.192	-0.082	7.7704	0.353
		8	0.059	0.131	7.9127	0.442
		9	-0.009	-0.116	7.9162	0.543
		10	-0.154	-0.182	8.9916	0.533
		11	-0.041	-0.068	9.0726	0.615
		12	-0.078	-0.183	9.3883	0.669

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 .

من خلال اختبار LB نلاحظ أن الإحصائية  $Q_{stat}=9.38$  وهي أقل من  $Q_{table}=21.02$  نقبل الفرضية  $H_0$  أي أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر إذن سلسلة البواقي سلسلة مستقرة وهي عبارة عن تشويش أبيض.

د. اختبار التوزيع الطبيعي : نتائج هذا الاختبار مبينة في الشكل التالي :

الشكل 04 : "اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي"



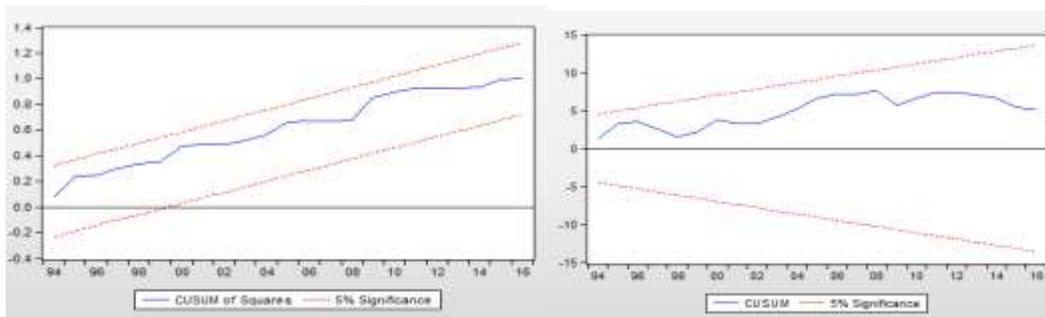
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

نلاحظ أن إحصائية jarque-Berra أقل من  $\chi^2_{0.05,16} = 26.29$  عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرض العدمي ومنه نقول أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ه. اختبار استقرار النموذج:

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن نستعمل اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ونتائج اختبار موضحة في الشكل التالي:

الشكل 05: "نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي"



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن كل من المجموع التراكمي للبواقى CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقى هما عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي بين نتائج الأجل الطويل والأجل القصير.

#### الخاتمة:

بالرغم من المبالغ الهامة التي خصصتها الجزائر لبرامج التنمية المختلفة إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها فالجزائر مازالت تعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات ما يجعل الاقتصاد الجزائري رهين الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحاصلة في أسعار النفط العالمية وهو ما تعرضت له الجزائر أواخر سنة 2014 نتيجة انخفاض أسعار النفط التي أبانت عن هشاشة الاقتصاد الجزائري وبالتالي يمكن القول أن معدلات النمو المحققة ترجع بالأساس إلى تصدير النفط الخام.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج نلخصها فيما يلي:

- تطور نمو النفقات العامة بالجزائر الأمر الذي يترجمه اتجاه الجزائر إلى انتهاج سياسة إنفاقية توسعية من خلال تبني الجزائر لبرامج ضخمة تهدف إلى إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني ابتداء من سنة 2001 وهذه الأخيرة ساهمت في تحسين معدلات النمو مقارنة بالفترة السابقة لها.
- هيكل النفقات العامة في الجزائر يتسم بزيادة النفقات الجارية على النفقات الاستثمارية خلال مدة الدراسة بالرغم من كونها غير منتجة إنتاجا مباشرا.
- عرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا كبيرا خلال فترة الدراسة وذلك بسبب البرامج التنموية المطبقة من طرف الدولة وبالرغم من ذلك فالاقتصاد الجزائري مرتبط بقطاع المحروقات فهو عرضة للتقلبات السائدة في أسعار النفط العالمية.
- أظهرت نتائج اختبار ديكي فولر أن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى (1)I عند مستوى دلالة 5% مما سمح لنا بإجراء اختبار الحدود وتبين من خلال هذا الاختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
- من خلال تقدير نموذج ARDL تبين لنا وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الأجل القصير وفي الأجل الطويل أي كلما زاد الإنفاق العام في الجزائر زاد معدل النمو الاقتصادي.
- أن معامل حد تصحيح الخطأ تساوي -0.24 ذو إشارة سالبة ومعنوي إحصائيا مما يدل على وجود آلية تصحيح الخطأ بالنموذج حيث أن ابتعاد النمو الاقتصادي عن التوازن في المدى البعيد يصحح كل فترة زمنية بنسبة 24%.

وعلى ضوء النتائج التي خلصنا إليها يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات والاقتراحات وهي:

- رفع كفاءة النفقات العامة وإعادة توجيهها نحو الإنفاق الرأسمالي والنفقات الاجتماعية الموجهة نحو تقليص حدة الفقر وتعزيز مستويات التنمية البشرية.
- تخفيض النفقات العامة غير الضرورية وتدعيم التوجه نحو ترشيد النفقات العامة وإعادة النظر في السياسات المتبعة في تحديد أولويات الإنفاق الحكومي وتفعيل الرقابة عليها والتأكد من جدواها الاقتصادية والاجتماعية.
- ضرورة إرساء متطلبات الحوكمة من خلال إصلاح سياسة الإنفاق بما يكفل رفع كفاءة وفعالية الإنفاق العام والحد من مظاهر الفساد والتبذير.
- العمل على رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للحد من هيمنة القطاع النفطي وتحقيق التنوع الاقتصادي.
- وضع استراتيجيات تنموية واضحة الأهداف وإعطاء الأولوية للبرامج والقطاعات التي تضمن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

#### قائمة المراجع:

- السريتي، محمد، نجا علي عبد الوهاب، (2008) النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.
- أندراوس، عاطف وليم، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة (تطور الدور الاقتصادي الحكومي - الضرائب - الإنفاق العام - الموازنة العامة)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- برحمان، محفوظ، (2015)، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، مصر.
- دراوسي، مسعود، (2006)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- دراز، حامد عبد المجيد، (2000)، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر.
- مداني، حسيبة، (2017)، اثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 3، العدد 1، المركز الجامعي تندوف، الجزائر.
- محززي، محمد عباس، (2010)، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة للدولة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية.
- ناشد، سوزي عدلي، (2000)، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
- ساحل محمد، (2017)، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار جسور، الجزائر.

- عايب، وليد عبد الحميد، (2010)، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، (2003)، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- عصفور، محمد شاكر، (2008) أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- عريقات، حربي محمد موسى، (2006)، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن.
- Arroux .J, (1999), Les theories de la croissance ,Edition du Seuil , Paris.